

لماذا تركتم النفط يجري؟

بالمزيد، حتى قالت منظمة اليونسيف إن الأطفال يشكلون نحو النصف من بين 2.6 مليون شخص نزحوا في العراق في غضون السنوات الثلاث الأخيرة. وهذه المأساة المتواصلة إنما مولها النفط. وتقول "لجنة الاقتصاد والاستثمار" في البرلمان، إن "نسبة البطالة والعاطلين عن العمل من الخريجين تجاوزت 42 بالمئة في عموم محافظات البلاد، وإن أعداد الخريجين العاطلين عن العمل قد تجاوزت الخمسة ملايين شخص". فإذا لم يكن بوسع النفط أن يوفر أساسا للاستثمار، أهمل يجوز لعائداته أن توصل "الاستثمار" في الميليشيات؟ وتقول الحكومة العراقية إن عدد الموظفين في مختلف دوائرها بلغ خمسة ملايين موظف وإنهم يستهلكون نصف ميزانية البلاد. ولو كان ذلك حقيقيا، فإن الخمسة ملايين كان بوسعهم أن يعيلوا 20 مليونا من أصل 35 مليونا، بحسب معدل الأسرة، وهذا ما لا يحصل، لأنك تعرف أن عددا ضخما من هؤلاء الموظفين هم مجرد أرقام وهمية، تمت تغذيتها من عائدات النفط.

لقد غلبت الحكمة على المتظاهرين بان رفضوا حمل السلاح، فكسبوا الضفة المرتفعة للأخلاق وحولوا زخم الاحتجاج إلى حركة ضمير لتعري حيالها سلطة ميليشيات بلا ضمير. حتى أنهم عاملوا بعض انتهازيي الجماعات الطائفية بالحكمة نفسها، قائلين إنهم قد يوفرون دما، أو قد يوفرون بعض شفاء. وخاضوا تجارب احتجاج غير مسبوقه وابتكروا وسائل جديدة للاستمرار، وكانهم عقل جامع بين المبادرات ويلوح بإمكانيات لا تقدر وتوزع الميليشيات على مواجهتها. وتوزعت الاحتجاجات بين المدن والبلدات، كما تفرقت في الأحياء والشوارع، لتفتت قدرة رعايا الأمن و"وكان الشعب" على القمع. ولقد نكح كل، لا يكفي لتقديم الجواب: لماذا تركتم النفط يجري، وهو يموت بينكم والخراب؟

علي الصراف
كاتب عراقي

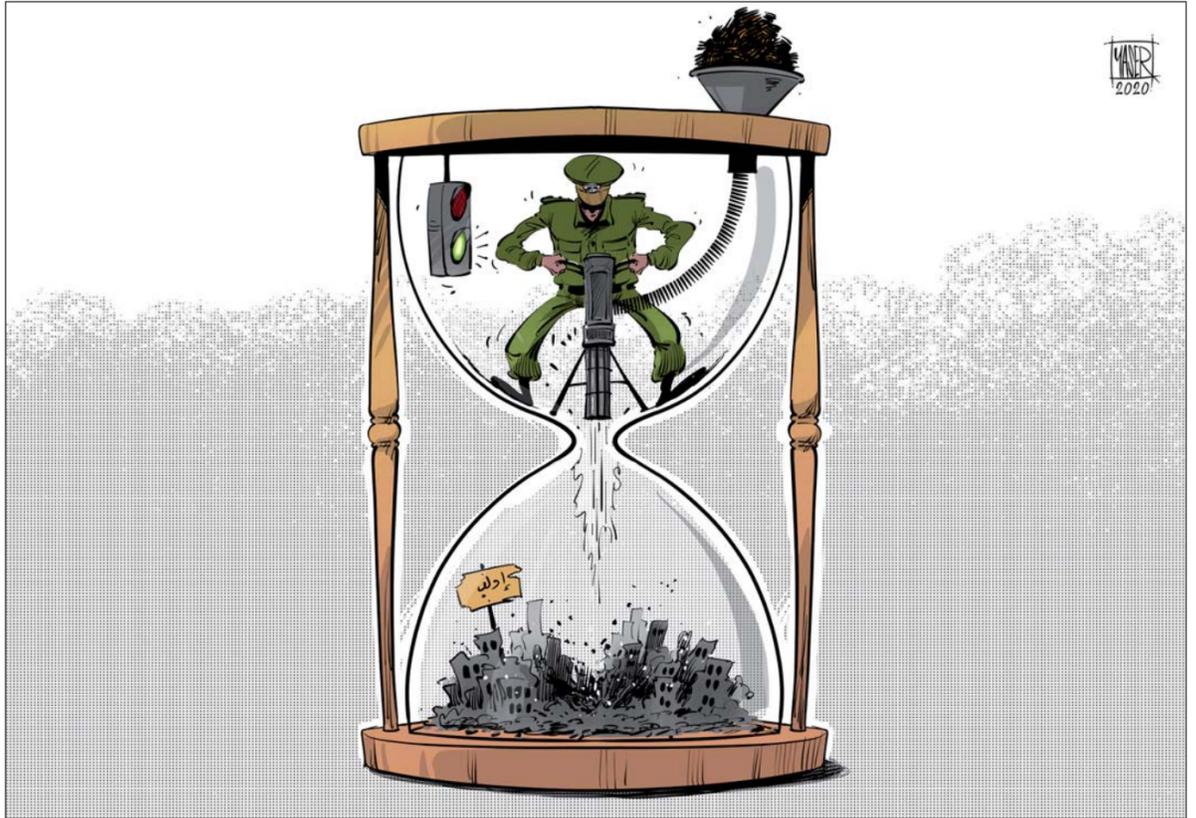
يمول نظام الفساد في العراق نفسه وداعميه من عائدات نفط العراق، ويحصل العراقيون على الفقر والبطالة. تلك هي القسمة الضيقة التي تفرزها سلطة الميليشيات. والسؤال الذي سيظل يواجه الملايين من الضحايا ممن يدفون الثمن هو: لماذا تركتم النفط يجري؟

تقول الإحصاءات إن النهب منذ غزو العراق التهم تريليوني دولار من عائدات العراق النفطية، ويحرم العراقيون من الماء النظيف والكهرباء والخدمات الصحية ويراجع التعليم وتدهر البنية التحتية. وما من داع لكي تسال أين ذهب كل ذلك المال. لأنك تعرف الجواب فلماذا تركت النفط يجري؟

وأنت إذ تحتج على الجرائم التي تتعرض لها ويتعرض لها أبنائك كل يوم، فإنك تعرف أن المجرمين يمولون جرائمهم من أموال أنت وأبنائك أحق بها. كما تعرف أن تلك الأموال لم تات من زراعة تردت ولا من صناعة تحطمت، ولا من تجارة شريفة، وإنما من النفط دون سواء، وهو يسري كالماء في عروق الفساد. فلماذا تركت النفط يجري في تلك العروق؟

وتقول إحصائيات البنك الدولي إن "نسبة الفقر في العراق وصلت إلى 41.2 بالمئة في عموم العراق، وإن 22 بالمئة يعيشون تحت خط الفقر". وأن "48 بالمئة من السكان في العراق أعمارهم أقل من 18 عاما بينهم 23 بالمئة فقراء، وإن 50 بالمئة من الأطفال الفقراء يعيشون في المحافظات الجنوبية". كل هذا والنظ لا يزال يجري في عروق الفساد.

وأمر غزو العراق وهمية الميليشيات الإيرانية ومشاريع الفصل الطائفي عن تهجير أربعة ملايين إنسان. وعندما اندلعت الحرب ضد تنظيم داعش، فقد تم انتهاكها للتكليف



أكثر من أي وقت... نفتقد نسيب لحد

تجاهل لبناني كامل على أعلى المستويات لمعنى أن يكون اللبناني أو العربي أو الأجنبي عاجزا عن التصرف بماله.

لو كان نسيب لحد حاضرا، لكان شرح في مجلس النواب الوضع على حقيقته، ولكان أقهر اللبنانيين أن استعادة الكهرايا أمر ممكن، وما هي أفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف بأقل التكاليف.

كشفت غياب نسيب لحد مدى السقوط اللبناني، خصوصا المسيحي، على كل صعيد. جاء ذلك تتويجا لمرحلة طويلة من التراجعات في أساسها العجز عن استيعاب خطورة أن يكون "حزب الله"، المرتبط عضويا بإيران، من يقرر من هو رئيس الجمهورية المسيحي، ومن هو رئيس مجلس الوزراء السني.

يدفع لبنان كله ثمن هذا العجز الذي تمخضت عنه عزلة عربية ودولية للبلد في غياب أصوات مسيحية عاقلة تحذر من فكرة تجاهل الواقع، والسير بدلا من ذلك في طريق الأوهام بحثا عن تكوين ثروة عن طريق السياسة. أوهاما، صرف من ماله الخاص عندما مارس السياسة، إنه ينتمي إلى تلك الطبقة السياسية التي ساهمت في بناء لبنان وإصلاحه إلى ما وصل إليه من ازدهار قبل أن تبدأ مرحلة الانهيار التي سعى رفيق الحريري إلى وقفها بين 1992 و2005. لم يكن نسيب لحد محسوبا كليا على رفيق الحريري، كان يعترض في أحيان كثيرة على مشروعه للبلد. لكن اعتراضه، على العكس من اعتراض "حزب الله" وأوائته المسيحية، كان من أجل مزيد من البناء والإصلاح والتغيير وليس من أجل الهدم ليس إلا..

الثانية الكبيرة لهجرة المسيحيين خصوصا، والشباب المتعلم عموما، من كل الطوائف أتية لا محالة. كانت الهجرة الأولى في السنوات 1988 و1989 و1990 عندما كان العماد ميشال عون في قصر بعيدا بصفة كونه رئيسا لحكومة مؤقتة مهمتها الوحيدة انتخاب رئيس للجمهورية خلفا للرئيس أمين الجميل. لم تكن تلك السنوات سوى سنوات حروب معروفة نتائجها الكارثية واختلطت فيها العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية.

يدفع لبنان كله ثمن العجز الذي تمخضت عنه عزلة عربية ودولية للبلد في غياب أصوات مسيحية عاقلة تحذر من فكرة تجاهل الواقع، والسير بدلا من ذلك في طريق الأوهام بحثا عن تكوين ثروة عن طريق السياسة

ما تشهده اليوم في لبنان هو وضع أسوأ من ذلك الذي من فيه البلد في السنوات الثلاث التي تلت خروج أمين الجميل من قصر بعيدا إثر انتهاء ولايته، وانتقال ميشال عون إلى القصر الرئاسي. فبعد اتفاق الطائف في خريف العام 1989، كان هناك اهتمام عربي بإيقاظ لبنان. لا يوجد حاليا غياب للاهتمام العربي بلبنان فحسب، بل هناك لامبالاة أميركية بما يحل بالبلد... وهناك

ليس لديها ما تفعله في مجال الكهرباء باستثناء الوعود. ما هو أبعد من ذلك أن الحكومة الحالية تؤكد كل يوم، قبل نيلها الثقة النيابية، أنها بالفعل "حزب الله" في "عهد حزب الله". تدل على ذلك نية الحكومة، استنادا إلى بيانها الوزاري، إنشاء مجلس أعلى للتخطيط. الهدف من ذلك واضح كل الوضوح، وهو انتزاع جزء أساسي من صلاحيات رئيس مجلس الوزراء السني الذي يعتبر مجلس الإنماء والإعمار من ضمن الهيئات التي تقع ضمن صلاحياته. هل يتذكر اللبنانيون خطابا حديثا، إلى حد ما، القاه الأمين العام لـ "حزب الله"، حسن نصرالله، وطالب فيه بوزارة تخطيط؟ توضح الآن الهدف من ذلك الطلب. بدل وزارة تخطيط مطلوب مجلس أعلى للتخطيط ينتزع القرار في شأن تنفيذ المشاريع الإنمائية من رئاسة مجلس الوزراء...

لم يجب البيان الوزاري عن أي سؤال ملج يطرحه اللبنانيون. في مقدم الأسئلة المطروحة متى يُفرض عن الودائع الموجودة في المصارف؟ متى تستطيع الشركات اللبنانية معاودة إرسال تحويلات إلى الخارج من أجل أن تتمكن من ممارسة نشاطها التجاري؟

هناك عشرات الآلاف من اللبنانيين المصروفين من وظائفهم، وهناك عشرات الآلاف سيصبحون عاطلين عن العمل في السنة 2020. هناك حكومة لا تأخذ في الاعتبار أن بيانها الوزاري لم يعد صالحا لمرحلة ما بعد السابع عشر من تشرين الأول - أكتوبر 2019. في مثل هذه الأوضاع، يبدو غياب نسيب لحد أكثر من مؤلم، خصوصا أن الفراغ الذي تسبب فيه موته لا يعوض، خصوصا أن الموجة

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

يفتقد لبنان، الذي يمر في أزمة مصيرية، نسيب لحد. يفقدته في هذه الأيام أكثر من أي وقت بعدما هزلت الأوضاع إلى درجة يصعب تصورها، في ظل غياب القيادة السياسية القادرة على استيعاب معنى الانهيار الحاصل وأبعاده. مرت، الأحد الماضي، ثماني سنوات على غياب رجل كان أكثر من طبيعي أن يكون رئيسا للجمهورية اللبنانية لأسباب عدة. من بين هذه الأسباب عقله الراجح ونظافته كفه وقدرته على أن يكون جامعا بين اللبنانيين من جهة، وقدرته على فهم التعقيدات الإقليمية من جهة أخرى. كان رجلا مثل نسيب لحد ضمانا لاستمرار لبنان ونظامه الديمقراطي. كان عنوانا للقدرة اللبنانية على تجاوز المحن والنجاح في أن. كان يشكل أيضا ضمانا لمؤسسة رئاسة الجمهورية اللبنانية ودورها في المحافظة على الدستور ومواده وعلى حقوق اللبنانيين، جميع اللبنانيين. جاء نسيب لحد إلى السياسة بعدما جمعت شركته التي تعمل في مجال بناء المعامل الكهربائية ثروة لا بأس بها. عملت الشركة في لبنان وخارجه في دول عربية عدة. لكنه في اليوم الذي أصبح فيه سفيرا في واشنطن وقبل أن يصبح نائبا في العام 1992، امتنع عن ممارسة أي نشاط ذي طابع تجاري في لبنان. فصل فوراً بين رجل الأعمال والمتمهد... وبين السياسي. وضع نفسه في خدمة بلده رافضا أن يكون لديه أي مشروع مرتبط بالكهرباء أو غير الكهرباء في لبنان. جاء إلى السياسة من أجل الخدمة العامة، وليس من أجل جمع ثروة عن طريق موقعه السياسي.

انتفى نسيب لحد إلى ناد مغلق يضم عددا قليلا جدا من السياسيين اللبنانيين الموارنة الذين يرفضون الوصول إلى موقع رئيس الجمهورية بأي ثمن كان. كان عملة نادرة مثلته مثل ريمون أده الذي رفض الرئاسة مرات عدة بسبب شروط معينة فرضت عليه مسبقا.

تختزل مسيرة نسيب لحد جانبا مهما من مأساة لبنان في السنوات التي سبقت وفاته. عندما يكون نسيب لحد حيث هو منذ ثماني سنوات، منذ الثاني من شباط - فبراير 2012، وعندما يكون في قصر بعيدا مرشح "حزب الله" لرئاسة الجمهورية، لا يعود مستغربا وصول لبنان إلى حال الانهيار التي وصل إليها. لم يعد مستغربا أن تتشكل حكومة على شكل الحكومة الحالية برئاسة حسان دياب وأن تطرح هذه الحكومة بيانا وزاريا فيه عبارات فضفاضة لا علاقة له بالحلول التي يمكن اعتمادها لمعالجة الانهيار. لا يمكن لحكومة الكلام عن حلول لمشاكل البلد، بينما

إلياس الفخفاخ والحزام المفخخ

بين "خط ثوري" و"خط فساد واستبداد"، أو بين "خط 17 ديسمبر" و"خط 14 يناير"، كما يحلو للرئيس قيس سعيد الإشارة إليه، في حين أن المرحلة الاقتصادية والاجتماعية تفرض مبدأ التوافق التاريخي والتقاطع الاستراتيجي بين الخط الثوري المؤمن بالدولة وبين خط الدولة المؤمن بالثورة. لن نجانب الصواب إن وصفنا الحزام السياسي لحكومة الفخفاخ، بالحزام المفخخ القابل للانفجار، فإن تكون حياض تكلمات سياسية تعيش ترف الاستعراض المسبق، فعمارة صعوبة التجميع بينها ضمن حكومة شبه مستقرة.

هل يعني كل ما تقدم أن تونس ذاهبة إلى خيار الانتخابات التشريعية المبكرة، قد يكون من المبكر التسليم بهذا الأمر، ولكن من الواضح أن على الفخفاخ استبدال حزامه السياسي من حزام مفخخ بمقولات التضاد إلى تخفف من حمولة الصف الثوري. وأن يتنقل الفخفاخ من مشاورات الخيارات الثورية، إلى مفاوضات خيار الضرورة، حيث الإنفتاح على الكتلة الثانية والتي لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها، سواء لتعويضها عن رغبة جزء معتبر من الشعب التونسي أو لطبيعتها كبقية قبائل في منظومة الحكم أو في تشكيل الحكومة أو في مشهدية المعارضة، لهو الخيار الأقل تكلفة على المجموعة الوطنية برمتها. فهل سيقبل الفخفاخ مبدأ تدوير زوايا المشاورات لضم المهمشين من القائمة الأولى للأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة؟ المعلومات الواردة من قصر الضيافة تؤكد أن الفخفاخ ورفيقه الاستشاري لا يزالان متمسكين بخيار حكومة الصف الثوري، والأكثر من ذلك أن هناك من يُراهن على قدرة الحقايب الوزارية على التخفيف من حدة الفيضات المتبادلة.

وإن صدقت هذه المعطيات، فهو رهان خاطئ، واستنساخ رديء لسيناريو حكومة الجملي، فالذين لا يجمعهم استحقاق الحكم المشترك والتنازل الجماعي لن تستوعبهم الحقايب الوزارية للحكومات.

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

هل وصلت مشاورات إلياس الفخفاخ، رئيس الحكومة التونسي المكلف، إلى طريق مسدود، عقب أسبوعين فقط من بداية المفاوضات مع الشركاء المقترضين للحكم. يبدو أن فرضية انهيار المشاورات وقشل جهود تشكيل الحكومة، هي الأقرب إلى الواقع رغم الخطاب التفاؤلي للفخفاخ خلال المؤتمر الصحافي الأخير، والذي شكّل بالنسبة للكثير من المتابعين تعبيراً عن الإنعاس القريبة من الأوهام، أكثر من انعكاس لواقع سياسي متشظ سبقي وأن عبّر عن تنافره خلال الجولة الأولى لتشكيل الحكومة مع الحبيب الجملي. لم يحسن الفخفاخ -رغم تجربته السياسية المعتبرة- قراءة المشهد السياسي ما بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولم يستوعب اللحظة السياسية الفارقة والمتملة في إسقاط حكومة الحبيب الجملي في البرلمان، وبالتالي إحداث هوة رمزية سحيقة بين حركة النهضة من جهة، والكتلة الديمقراطية من جهة ثانية. وفي اللحظة التي كان الفخفاخ يختار حزامه وفق "الخط الثوري" ويجتبي حلفاء على هدى التقاطع مع الخزان الانتخابي للرئيس قيس سعيد، كان في الحقيقة يفتح مسار تشكيل حكومته ويحكم عليها بالوصول إلى طريق مسدود، لا فقط لأن حالة التضاد ضمن "الصف الثوري" أشد وطأة بين مكوناته على من هم خارجه، بل أيضا لأن واقعة البرلمان تحتاج إلى زمن سياسي طويل يُصمَد ندوب الجانبين ويعدد خلق الثقة بين الأطراف السياسية.

فالقضية ليست مرتبطة بجمع الأطراف المتباينة على طاولة واحدة، بل متعلقة بالقدرة على التجميع السياسي وفق برنامج مشترك وهو ما لم يحصل إلى حد اللحظة. والقضية متصلة أيضا بالخطا المبدئي في تفريق الفرقاء السياسيين

